المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: عوامل تكوين الرأي العام وتأثيره في السياسة الخارجية المصرية بعد عملية التغيير
اسم الكاتب: أماني خالد عبد الهادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2178
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عوامل تكوين الرأي العام وتأثيره في السياسة الخارجية المصرية بعد عملية التغيير

أماني خالد عبد الهادي(*)

مقدمة :

تعتبر عملية تكوين الرأي العام من العمليات المعقدة وذلك لصعوبة الإلمام بجوانبها المختلفة ويتكون الرأي العام نتيجة تفاعل بين مجموعة من العناصر الفسيولوجية والوظيفية والاجتماعية والنفسية تمارس كل منها أثرها على الفرد وتساهم في تكوين الرأي العام وتكون لوسائل الإعلام دور كبير في إظهارها للواقع .

فأن ما نحاول توضيحه ضمن هذه الدراسة هو ماذا نعني بالرأي العام، وكيف ساهمت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر على تكوين رأي عام شعبي مصري مطالب بتغيير النظام السياسي، نتيجة تنامي شعور لدى الجماهير الشعبية في مصر بأن احتياجاتهم الضرورية غير متوفرة ولابد من التغيير ،لاسيما بعد نجاح التغيير في تونس والتخلص من نظام زين العابدين بن علي ،وكان لوسائل الإعلام والاتصال الدور البارز والمؤثر في تغيير النظام السياسي المصري عن طريق تسهيل عملية اتصال الجماهير الشعبية لبلورة مطالبهم وتحقيق التغيير.

اهمية الدراسة :

في ضوء عمليات التغيير التي تشهدها المنطقة العربية ،تأتي هذه الدراسة لتسهم في تسليط الضوء على عوامل تكوين الرأي العام في مصر ودورها في تحقيق التغيير ،ودراسة حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية .

فرضية الدراسة :

للقيام بتحليل منطقي وموضوعي للدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

١- ماهي العوامل التي ساهمت في تكوين الرأي العام المصري وأدت الى المطالبة بالتغيير؟

٢- ماهي حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية بعد عملية التغيير ؟

٣- هل ستتمكن مصر من تغييرسياستها الخارجية السابقة أم سوف تعمل على الاستمرار في السياسات السابقة دون تغيير ؟

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي النظمي ،وهو صلب الموضوع عند الحديث عن العوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم في سياسة الدولة ،والتي من خلال تفاعل النظام السياسي معها يتصرف حيال محيطه الخارجي .

هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول : تعريف الرأي العام وعوامل تكوينه .

المبحث الثاني : حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية.

المبحث الثالث : السياسة الخارجية المصرية بعد تغيير النظام السياسي .

فضلا عن مقدمة وخاتمة والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

(*)طالبة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية .

المبحث الأول : تعريف الرأي العام وعوامل تكوينه :-

لقد أولى الباحثون الرأي العام أهمية كبيرة ،وتعددت تعاريفه بتعدد الأشخاص الذين بحثوا فيه،وترجع صعوبة الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للرأي العام إلى طبيعته الشائكة التي تتأثر بالنظام السياسي والاجتماعي السائد والذي يختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع لأخر،ولإيضاح ما ذهبنا إليه سنقدم عددا من التعاريف للرأي العام،فيعرفه الكاتب المصري (مختار التهامي) بأنه "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة زمنية معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدال والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الأساسية مسا مباشرا ".[١] و يعرفه المفكر الأمريكي (وليام البج) انه " نوع من التعبير الصادر عن الإفراد أو جماعة من الأشخاص، أما بالموافقة أو المعارضة نحو موضوع خلافي أو مشكلة معينة أو بمعنى أخر هو مجموعة الاتجاهات التي تسيطر على الجماعة إزاء مشكلة ما وتعبر عن رأي الأغلبية".[٢] ويذهب البعض إلى تعريف الرأي العام بأنه " تعبير جمع كبير من الأفراد عن أرائهم في موقف معين أما من تلقاء أنفسهم،أو بناءا على دعوة توجه إليهم تعبيرآ مؤيدآ أو معارضآ لمسألة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم كافيه لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر تجاه الموضوع الذي هم بصدده " .[٣]

فمن خلال ما تقدم يمكن أن نخرج بتعريف للرأي العام بأنه " اتفاق بين مجموعة أفراد ضمن رقعة جغرافية معينة تجاه موضوع معين " .

وأن عملية تكوين الرأي العام تتم من خلال تفاعل عدة عوامل تمس حياة الفرد ، فعلى الرغم من اهتمام الأشخاص بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية ،إلا إنه أصبح للعامل السياسي تأثيره في تشكيل الرأي العام.[٤]

ونخص بذلك دور وسائل الأعلام والاتصال (الانترنت) والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلورة الرأي العام المصري، ومطالبته بالتغيير لاسيما بعد أحداث التغيير في تونس ونجاح الشعب التونسي في القضاء على حكم زين العابدين بن علي ،تولد لدى الجماهير المصرية الرغبة في إجراء تغيير مماثل للذي حصل في تونس، وتم الاتفاق في إعلان تلك المطالب بين الجماهير الشعبية عبر شبكات التواصل الاجتماعي (الانترنت)، فكان لتلك الشبكات الدور الأساسي والمباشر في تكوين الرأي العام المصري وبلورته من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي.[٥]

وأن إطلاق دعوات التغيير وخلق مناخ حرية التعبير والإعلام وتعزيز المشاركة الشعبية والتعددية السياسية والأساليب الديمقراطية في الحكم والدعوة إلى إصلاح البنى الاقتصادية وتقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد عن طريق الإصلاح الاقتصادي ،هي مطالب جماهيرية ممثلة بالمجتمع المدني، ووسائل الاتصال الجماهيري التي استجابت لتلك الدعوات من اجل تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .[٦]

أما العوامل التي ساهمت في تكوين الرأي العام المصري ومطالبته بتغيير النظام عديدة لكن أهمها تلك التي كان لها الأثر المباشر في انطلاق الدعوات الشعبية والرغبة في التغيير وهي بالأتي :-

أولا : احتكار السلطة السياسية وقضية توريث الحكم :-

تأتي هذه القضية على قمة القضايا السياسية الداخلية المطروحة على مائدة النقاش السياسي اليومي، فينقسم المجتمع المصري لأربع جماعات مكونة أربعة آراء عامة في هذه القضية وهي :-[٧]

الجماعة الأولى : وهي الطبقة الفقيرة أو المعدمة، ويمكن القول بأن هذه الطبقة لا تتفاعل كلياً مع هذا الطرح.

الجماعة الثانية : وهى الطبقة المتوسطة و التي تضم فئات المتعلمين بشكل عام، وتتميز هذه الفئة بتمتعها بقدر من الوعي والثقافة والإلمام بمتغيرات الواقع، وترى هذه الجماعة أن حدوث التوريث وصعود جمال مبارك لمنصب رئيس الجمهورية سيزيد الوضع السياسي سوءاً والاقتصادي تردياً، ومما يساهم في تكون هذا الرأي لهذه الطبقة المعاناة الشديدة التي يعانيها أفراد هذه الطبقة مع النظم التعليمية والإدارية والحكومية للدولة.

الجماعة الثالثة : وتضم الطبقة فوق المتوسطة، وهم صغار رجال الأعمال والتجار والأثرياء الجدد، وهؤلاء يرون أن سياسة الحزب الوطني ستظل كما هي، بلا تغيير، بصرف النظر عن شخصية رئيس الحزب، ولا يظهرون تفاعلاً حقيقياً مع هذه الإشكالية.

الجماعة الرابعة : وتضم كبار رجال المال والأعمال في مصر، ومؤخراً أصبحوا هم أنفسهم من قيادات الحزب، بل وأعضاء في البرلمان ومجلس الوزراء، وبطبيعة الحال فهم يؤيدون صعود جمال مبارك لسدة الحكم، بل ويأملون في حدوث ذلك سريعاً.

وقد أدت عملية احتكار السلطة السياسية وقضية توريث الحكم في مصر إلى ظهور الاستبدادية والتسلطية في الحياة السياسية المصرية بشكل خاص والعربية بشكل عام ،حيث أدى غياب الديمقراطية وحرية الرأي العام وذلك بفرض القيود على حرية الرأي والتعبير في ظل الاحتكار الحكومي الكامل أو شبه الكامل لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية .[٨] إضافة إلى تحول الأسرة الرئاسية الحاكمة في مصر وأتباعها إلى الحالة الإقطاعية اقتسمت فيما بينها الاقتصاد والمجتمع وحولت المواطنين إلى حالة تشبه رقيق الأرض في العصور الإقطاعية في أوربا في القرون الوسطى ، وإتباعها تحويل الحكم الى وراثة دون توفر شرعية توريث الحكم من الأب إلى الابن ،فأن موضوع توريث الحكم في مصر مع إن الرئيس المصري السابق حسني مبارك لم يؤدي الحد الأدنى من الدور المنوط به كرئيس دولة في إدارته لدولته ،الامر الذي خلق حالة من عدم الرضا والقبول الجماهيري في مصر،وهنا حالة عدم القبول الشعبي خلقت شعور لدى المواطن المصري بالإقصاء والتهميش السياسي واحتكار السلطة من قبل النظام الحاكم .[٩] وبالتالي ظهرت مرحلة جديدة من مراحل تكوين الرأي العام، وهي مرحلة تميزت بالتصادم والصراع بين إرادة الحاكم المستبد أو السلطة مسنودة بأولئك الذين تعودوا على السمع والطاعة وبين القوى المستقلة على الجانب الأخر التي ترغب بالتغيير ،وفي هذه المرحلة بدأ الرأي العام المصري في التحقق من قوته وبدأ بالسؤال عن حقوقه وحقوق حاكميه وواجباته وواجبات حاكميه واخذ ينظم المعارضة والنقد من اجل التغيير والإصلاح.[١٠]

ثانيا : التدهور الاقتصادي والاجتماعي :-

في الخمس سنوات الأخيرة ارتفع معدل الفقر في مصر بشكل خطير، إذ إن أغنى ١٠% من السكان المصريين يحصلون على ٨ أضعاف ما يحصل عليه أفقر ١٠% من السكان البالغ عددهم ٧٥/٤ مليون نسمة وذلك طبقآ لإحصائيات الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٨م .[١١] ، ومع تفاقم أزمة الغذاء العالمية توالت الأحداث الكارثية التي كشفت عن مدى هشاشة النظام الاقتصادي المصري، وخلوه من أي مصادر تنموية تسمح للشعب أن يواكب الأزمات العالمية بشكل آدمي،وترى الطبقة العريضة من الشعب، والتي تضم هؤلاء الذين حصرتهم المؤسسات الدولية تحت خط الفقر، أن السبب الرئيسي خلف تلك الأوضاع المتردية هو الحزب الوطني وسياساته التي (تبيع مصر تحت مصطلح الخصخصة) .[١٢]

أدراك الشعب المصري بأن ثرواتهم الاقتصادية تنهب من قبل السلطة الحاكمة بينما يعاني الشعب من البطالة غير المقنعة.[١٣] وارتفاع في الأسعار والتي لا تتناسب مع حجم دخل الفرد ،مما أدى إلى تردي الظروف الاجتماعية

والاقتصادية وخلق فروق كبيرة بين طبقات المجتمع المصري وهناك طبقات تعيش حالة في البذخ والترف وطبقات تعيش تحت خط الفقر ،وذلك بسبب ارتباط الثروات الاقتصادية بالسلطة والمحيطين بها بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمع المصري .[١٤]

فأن تزايد الشعور بالحرمان الاقتصادي والمظالم الاجتماعية والتهميش السياسي خلق حالة من الغضب الجماهيري الذي تولدت عنه المظاهرات والاحتجاجات ،ولفت انتباه النظام السياسي إلى فجوات ومظالم سياسية و اجتماعية واقتصادية أدت إلى أتفاق الرأي العام المصري حول ضرورة المشاركة السياسية و تغيير النظام السياسي،ففي هذه المرحلة من مراحل تكوين الرأي العام ،اختفت فيها عادة مظاهر الخضوع من الشعب لرئيس الدولة وعلى رئيس الدولة الاعتراف بأنه وكيل للمواطنين لا أكثر، عندها يصبح الرأي ايجابيا وملتحما بمقومات حياته ومقدرات أمره،بعد إن كان الشريك المنسي .[١٥]

ثالثا : تطور وسائل الإعلام والاتصال :-

في عصر ثورة الاتصالات والمعلومات التي شملت ميادين واسعة من وسائل الاتصال الجماهيري جميعا،وسرعتها المستمرة ،فضلا عن قدرتها على اختراق الأفاق واختزال الأبعاد والمسافات ، أدى إلى انتشار المعلومات والثقافات بصورة لا مثيل لها من قبل ،وأصبح من المتعذر فرض رقابة على الأعلام وكذلك ليس بمقدور الدولة أن تعيش بمعزل عن العالم .[١٦] أيضآ تطور وسائل الاتصال الحديث ساعدت على بلورة الرأي العام وذلك لسهولة الاتصال بين الجماعات المختلفة وسرعة وصولها إلى عدد كبير من الناس في وقت واحد واستخدامها العالم الافتراضي (الانترنت) للحصول على استجابات معينة حول سياسة ما وتحديد كيفية التعامل معها .[١٧] إذ ساهم العالم الافتراضي (الانترنت) في إشباع الحاجات الفردية عن طريق التحاور عبر مواقع التواصل الاجتماعي ،مع وجود شبكات يستطيع الأفراد الانضمام إليها ،وتتكون من (شبكات إقليمية ، شبكات مراكز العمل ، شبكات الكليات ، شبكات المدارس الثانوية).[١٨]

ولقد ساعدت تقنية استخدام العالم الافتراضي على الاتصال المباشر بين أعداد هائلة من الناس يتحاورون ويتناقشون ويتحدثون حول الأمور الساخنة والحوارات المعقدة والبسيطة، وحول ظروف حياتهم وواقعهم المعيشي ورغبتهم في العيش بكرامة وحرية فأن تبادل الآراء بين المواطنين يؤدي في النهاية إلى تشكيل الرأي العام .[١٩]

وهنا ساهم التواصل في العالم الافتراضي إسهاما كبيرا في صناعة التغيير في مصر لأنه عوض التواصل في عالم الواقع ،فكان للانترنت دورا كبيرا في هذه المسألة كونه مكن الآف من الشباب المصريين إن يتناقشوا حول فكرة محددة وهي إن يجعلوا ما حصل في تونس مثالا يحتذي به في مصر،مع إنهم موجودون في أماكن مختلفة وبعضهم لا يعرف بعضا، والقدرة على الحشد والتعبئة كانت كبيرة وهذا الأمر كان صعب في العالم الواقعي لان الحشد في الواقع يتطلب التواصل مع الجمهور العام وهذا الأمر من الصعب تحقيقه بسب قانون الطوارئ.[٢٠] الذي فرض قيود أمنية وقانونية وبيروقراطية،إذ ظل قانون الطوارئ ساريا ٤٩ سنة بفترات متقطعة قبل سنة ١٩٨١م،ومستمرآ بدون انقطاع منذ هذا التاريخ حتى لحظة التغيير،فضلا عن قوانين أخرى خاصة بتقييد حريات الرأي والتعبير وتكوين التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني دون موافقة الحكومة.[٢١] فكان لوسائل الإعلام الالكتروني الحديثة التي تشمل شبكات التواصل الاجتماعي دور كبير في كسر حاجز الخوف الداخلي للشباب المصري ،فضلآ عن الدعوات التي تم إطلاقها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي تعد السبب الرئيسي والمباشر في اندلاع الحركات الاحتجاجية في مصر للمطالبة في التغيير .[٢٢]

فمن خلال ما تم ذكره، كان للتهميش السياسي وممارسة الدكتاتورية من قبل النظام السابق في مصر،فضلا عن تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب، دافعا قويا في تكوين الرأي العام المصري للمطالبة بالتغيير السياسي والذي ساعد على بلورته وجعله حقيقة واقعية هي وسائل الاتصال الحديثة، التي أعطت فرصة للمواطنين إلى التجمع بأعداد كبيرة والاتفاق فيما بينهم حول مطالب أساسية في مقدمتها المطالبة بالتخلص من النظام الحاكم وذلك بالاستمرار بالتظاهر والاعتصام حتى تمت الاستجابة لمطالب الجماهير.

المبحث الثاني : حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية :-

يتمتع الرأي العام بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الخارجي باعتباره مرآة عاكسة لأراء الجماهير بما يسمح بوجود نوع من التفاعل بينهم وبين صناع القرار،وقد ازدادت أهمية الرأي العام مع أحداث التغيير في المنطقة العربية وتغيير الأنظمة السياسية ،وبالنسبة إلى منهجية السياسة الخارجية المصرية فأن تحركها يكون وفق أهمية تلك العلاقة لمصر على المدى البعيد بغض النظر عن إنها تتفق مع سياسات تلك الدولة أو تختلف معها .[٢٣]

ويمكن أن يمارس الرأي العام تأثيره على السياسة الخارجية المصرية عن طريق التظاهر والاعتصام ،ولا يقصد بها أن تحل محل صاحب القرار السياسي الخارجي في تقرير ما يريده الرأي العام وإنما لهذه المظاهرات وظائف محددة وهي إن توصل رسالة لصانع القرار السياسي مؤداها أن هناك عدم رضا من الجماهير الشعبية حول قضية معينة تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة .[٢٤] ، مما يؤدي ذلك الأمر إلى وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة الخارجية من اجل اختيار بدائل معينة ،أو تحدد له الأطر الرئيسة للخيارات الممكنة،وهناك رأيين مختلفين حول حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية ،إذ يرى الرأي الأول إن السياسة الخارجية مجال يختص به صانع القرار السياسي الخارجي ،وهو اقرب إلى مقولات النظرية الواقعية التي هي اقرب للتطبيق ،إذ تؤكد إن العديد من التجارب في الدول الديمقراطية، الحكومات لا تخضع للضغوط الشعبية خاصة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ،لان إدارة معظم هذه القضايا يتم في إطار قنوات بالغة السرية تفاديا لردود الأفعال الجماهيرية التي قد يكون دافعآ لعدم درايتها بما يجري خلف الكواليس في مسار العلاقات بين الدول ،والمثال الواضح على ذلك هو أحداث السفارة الإسرائيلية التي تعرضت إلى مواجهة شعبية مصرية ،فرغم إنها وقعت في أكثر الفترات التي يجب إن يؤثر فيها الرأي العام المصري في السياسة الخارجية ،فأن ما شهدته مصر من مظاهرات بهذا الخصوص لم يسفر في النهاية عن تحول استراتيجي ملحوظ في العلاقات المصرية – الإسرائيلية ، ولم يتجاوز حدود لفت نظر الحكومة المصرية إلى إعادة ترتيب العلاقات بين مصر و إسرائيل سواء في تصدير الغاز المصري لإسرائيل ،أو الملف الفلسطيني ، لذلك فأن تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية يكون محدودا حتى في الدول الديمقراطية.[٢٥]

أما الرأي الثاني يرى إن الرأي العام يحدد ملامح السياسة الخارجية للدولة ،ويمكنه ممارسة نوع من الضغط على الحكومة لتغيير نمط العلاقة مع دولة أخرى أو منظمة ما ، وان الرأي العام المصري أصبح أكثر تأثيرا في السياسة الخارجية بعد عملية التغيير السياسي في مصر ومثال على ذلك إصرار الحكومة المصرية الحالية على اعتذار المسئولين الإسرائيليين عن مقتل خمسة جنود مصريين على الحدود استجابة لضغوط الرأي العام المصري ،وهذه هي المرة الأولى التي يهتم فيها صانع القرار المصري بالرأي العام ،ويسعى لاسترضائه .[٢٦]

وقد ظهرت عدة أنماط من التفاعل الحكومي مع الرأي العام فيما يخص السياسة الخارجية للدولة تمثلت في :-[٢٧]

١. النمط التحايلي،وهو نمط شائع تقوم به الدولة للتحايل على الانفعالات الجماهيرية الغاضبة ،من خلال القيام بإجراءات شكلية أو طرح بدائل جزئية
أو مؤقتة،يتم من خلالها امتصاص غضب الرأي العام دون إحداث تغيير في جوهر السياسة الخارجية أو في ثوابت العلاقة القائمة مع الإطراف الخارجية،ومثال على ذلك رد فعل اغلب الدول العربية لغضب الرأي العام عقب نشر الصور المسيئة للإسلام لم تصل إلى الحد الذي كان الرأي العام يطالب به وهو قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع تلك الدول .

٢. نمط إجراء تغيير فعلي في بعض جوانب السياسة الخارجية وعادة ما يرتبط هذا النمط بأحداث تمس هيبة الدولة ورموزها القيادية وهو يعبر عن ظاهرة شخصنه المواقف السياسية ،والنموذج الواضح لهذا النمط في علاقة مصر مع السودان وأثيوبيا وذلك عقب تعرض الرئيس المصري السابق حسني مبارك للاغتيال في أديس أبابا أثناء حضوره اجتماع القمة الأفريقية،فعلى الرغم من انه لم يكن هناك اثر واضح لغضب الرأي العام إلا إن الحكومة المصرية كانت حريصة على الإيهام بوجود مشاعر شعبية غاضبة ،من خلال ترتيب المظاهرات التي تطالب بالقصاص من الدولة التي وقعت على أرضها تلك المحاولة .

٣. النمط الأمني و الاقصائي ،إذ تقوم الدولة بتشويه صورة الأطراف الخارجية التي تطالب قوى الرأي العام بتصحيح العلاقات معها ،كما تقوم بتخوين بعض الأطراف الوطنية التي تطالب بهذا التصحيح،وتلصق بهم العمالة والإضرار بالمصالح الوطنية العليا ومثال على ذلك الشكوك التي أثارتها في بعض الأوقات سلطات الأمن المصرية حول وطنية جماعات البدو في سيناء والتشكيك بهم .

لكن في نهاية ما تم ذكره حول حدود تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية تتلخص في مدى أهمية القضية بالنسبة للمصالح الحيوية لمصر فإذا كانت مطالب الرأي العام تسبب الضرر بتلك المصالح ،فأن صانع القرار يقوم باختيار السياسة التي يرى فيها تحقيق مصلحة الدولة ،لأنه يكون أكثر معرفة والماما بقضايا السياسة الخارجية من الرأي العام الذي عادة ما يكون خاضع للعديد من القوى التي تؤثر في توجيهه بمختلف المجالات ،لكن حتى يتمكن صانع القرار من امتصاص غضب الرأي العام إزاء موضوع معين له علاقة في السياسة الخارجية للدولة يقوم صانع القرار باختيار سياسة خارجية بديلة تلقى قبول الرأي العام وفي الوقت نفسه لا تسبب الضرر في المصالح الحيوية للدولة .

المبحث الثالث : السياسة الخارجية المصرية بعد تغيير النظام السياسي :-

إن طبيعة أي تغيير سياسي يأتي بنظام سياسي جديد ،يضم عدد من القوى السياسية تتعدد وتتنوع رؤاها وبرامجها السياسية، ويتحدد ذلك التعدد والتنوع بمقدار المسافات الفاصلة بينها فيما يتعلق بما يعد مصلحة وطنية للبلد ،فمن الممكن أن تختلف البرامج والرؤى لخدمة تلك المصالح وليس للضرر بها ،فان النظام السياسي في مصر قد يواجه مشكلة من نوع جديد ،قد تؤثر في شبكة علاقاتها الخارجية ،إذ تضم مصر عدد من القوى السياسية الإسلامية منها(الإخوان المسلمين ، الجماعة الإسلامية ، السلفيون) إضافة إلى قوى ليبرالية ويسارية وناصرية وقومية،هنا ستظهر إشكالية كيف تتعامل هذه القوى مع الخارج في المستقبل.[٢٨]

لذلك سنعمل على توضيح نهجين يمكن للحكومة المصرية إتباع احدهما في علاقاتها الخارجية وذلك وفق ما يلي :-

أولا : نهج الاستمرارية في السياسة الخارجية المصرية :

يواجه النظام السياسي المصري الجديد العديد من التحديات التي تكون سببا رئيسا في عدم تغيير السياسة الخارجية المصرية وتلك التحديات متمثلة في :-

١. لا يمكن للنظام المصري الجديد إن يجعل من التغيير السياسي حجته للتنصل من الالتزامات الدولية والتعاقدية،وذلك وفقآ إلى قواعد القانون الدولي المنظمة للتفاعلات الدولية ،وهو ما يعني ضرورة التزام النظام السياسي الجديد بعد التغيير بالخطوط العامة لسياسة الدولة والتعاقدات الدولية كعضويتها في المنظمات الدولية أو التزامها بالمعاهدات الدولية والإقليمية التي يؤثر إلغاءها على الأمن والاستقرار الدولي،وهنا تكون مسألة التعاقدات والالتزامات الدولية احد أهم التحديات المواجهة لعملية التغيير في السياسة الخارجية المصرية.[٢٩]

٢. إن عملية التغيير في مصر وباقي الدول العربية كانت لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية بالأساس وتتعلق بعلاقة السلطة مع المواطن ،وليس الاعتراض على السياسة الخارجية للدولة ،وان ما يهم المواطن المصري بالدرجة الأولى هو الاستقرار الداخلي بعد التغيير وبناء مؤسسات جديدة.[٣٠] فبعد تحقيق التغيير السياسي في مصر ستهتم الحكومة المصرية أولا بترتيب مؤسساتها الداخلية والتخلص من بقايا أثار نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك ، وستعكف على استنهاض مقومات بنائها وقوتها ،وتتجنب قدر الإمكان الدخول في مواجهات خارجية عسكرية أو خلق عداوات مع القوى الخارجية ،بما في ذلك إسرائيل وحلفائها ،ولكن ذلك لا يعني إنها تتخلى عن كرامتها وعزتها وإنما يعني أن يكون هناك تبدل في مواقفها السياسية مع تجنبها المواجهات مع القوى الكبرى .[٣١]

٣. الاعتماد على الخارج في المرحلة الانتقالية للحكومة المصرية فيما يخص بناء المؤسسات الجديدة وذلك في الاستفادة من النماذج الخارجية خاصة في بناء نظام سياسي يلزم تحقيق الأمن وتشغيل عجلة الاقتصاد ،فما يتعلق باستعادة الأمن فهي مهمة بالأساس وهي عملية داخلية لكن يمكن الاعتماد على الخارج والاستفادة من الخبرات الأجنبية لبناء أجهزة أمنية وإعادة صياغة مؤسسة الأمن المصري .[٣٢] وبما إن السياسة الخارجية بشكل عام هي امتداد للسياسة الداخلية وهدفها ممارسة النشاط الخارجي من اجل خدمة أهداف وقضايا الداخل لذلك فأن التحرك الخارجي المصري سيتم توظيفه لخدمة المصالح الداخلية وهي التنمية – الاستقرار – تأمين المصالح الحيوية.[٣٣]

٤- الاعتماد على المعونات الخارجية سواء كانت مالية أم عسكرية من أهم التحديات التي تحول دون انتهاج مصر سياسة خارجية مختلفة تماما عن سياستها السابقة خاصة تجاه الدول الكبرى وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية لان هناك قيود اقتصادية عديدة تحد من استعادة مصر نفوذها بشكل تام .[٣٤] فأن الاعتماد على المعونات العسكرية والمالية التي تقدمها الدول الغنية المانحة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ،التي تمنح هذه الأموال بهدف الحصول على تسهيلات مختلفة من تلك الدول سواء سياسية أو اقتصادية، فالمعونات المالية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى مصر تحتاجها الحكومة المصرية لتطوير نظمها الاقتصادية خاصة الزراعة والصناعة و البنى التحتية وتمويل المشاريع الصغيرة للارتقاء بمستوى المعيشة للأسر الفقيرة ،أما المعونات العسكرية فهي احد روافد الميزانية العسكرية لبناء الجيش والأمن وتؤثر على مستوى ونظم التسلح وتطويرها وأيضا على التدريب والتأمين اللوجستي والفني ،وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المانحة للمعونات المالية و العسكرية لمصر.[٣٥] وباعتبارها أقوى حلفاء مصر على الساحة الدولية،فأن الرئيس

المصري محمد مرسي ذكر في احد تصريحاته " بأن من مصلحة مصر الحفاظ على الطبيعة الودية للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وان نعمل على تعميقها" وذلك بحكم حاجة مصر للمساعدات الخارجية ،وهنا تواجه مصر تحدي بين رغبتها في استقلال قرارها الخارجي وإتباع سياسة خارجية مختلفة تماما عن السابق، وبين حاجتها للمساعدات الخارجية من اجل بناء نظام سياسي جديد،وبالتالي حاجة مصر للمساعدات الخارجية جعلت مصالح المؤسسات العسكرية والأمنية المصرية حتى بعد تغيير النظام السياسي والقيادات الحاكمة مرتبطة مع القوى الدولية الكبرى والعقائد الخاصة بها.[٣٦]

وفقا لما تقدم فأن كثرة انشغال النخبة السياسية الجديدة بعد التغيير في بناء نظام سياسي جديد، وحاجتها إلى المساعدة الخارجية ،فضلا عن تمكن القوى الخارجية من محاصرة الاختيارات والبدائل التي أمام الحكومة المصرية وذلك لاعتماد مصر على المعونات الدولية التي بدورها تمنع حدوث أي تغيير جذري في السياسة الخارجية المصرية.

ثانيا : نهج التغيير في السياسة الخارجية المصرية :-

يمكن إن يؤدي التغيير السياسي في مصر إلى فتح الباب أمام إجراء تعديلات تدريجية وتغييرات جزئية على السياسة الخارجية المصرية ،فمع التغيير السياسي في مصر يمكن إن يكون هناك تغييرا مماثلا في السياسة الخارجية،لكن من المهم أن نوضح كيف يكون شكل هذا التغيير؟ وهو أن يترجم نفسه في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل يتناسب مع النخبة السياسية الجديدة ولا يضر بمصالح الدولة وأمنها القومي .[٣٧] وإن فرص التغيير في السياسة الخارجية المصرية تتلخص فيما يلي :-

١. يمكن إجراء بعض التعديلات الجزئية على السياسة الخارجية المصرية مثال على ذلك تخفيف الحصار على قطاع غزة وفتح معبر رفح والسماح بدخول قوافل المساعدات ،ويمكن أن يكون هناك برودا في تطبيق اتفاقيات السلام مع إسرائيل، وتراجعا في مجالات التطبيع مع إسرائيل سياسيآ واقتصاديآ وامنيآ وثقافيآ،وقد يصل الأمر إلى التجميد العملي للعلاقات لكن دون ضرورة الإعلان الرسمي عن ذلك .[٣٨]
٢. تزايد قوة التيارات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ووصولهم إلى مراكز التشريع و الرقابة وصنع القرار يمكن إن يؤدي إلى إمكانية إدخال مفاهيم واتجاهات جديدة في السياسات الداخلية و الخارجية وتعديل برامج الاعتماد على المعونات الأجنبية أو إعادة النظر في شروطها ومجالاتها وتنويع مصادرها .
٣. قد تعمل الحكومة المصرية على مراجعة العلاقات والترتيبات القائمة مع

الأطراف الخارجية وربما مد جسور جديدة للحوار والتعاون مع أطراف إقليمية أخرى بعد التأكد من تكلفة التغيير وعوائده .[٣٩]

٤- أحيانا تقتضي المصلحة القومية على مصر ضرورة استحداث دوائر حركة جديدة في السياسة الخارجية حسب مقتضيات التغيير الذي قد تفرزه البيئتين الداخلية والخارجية لمصر ،وبما يحفظ لمصر مكانتها المركزية إقليميا ودوليا وإحياء بعض الدوائر وتطوير أسلوب التكنيك وذلك بالحرص على توفير بيئة وعلاقات دولية وإقليمية تتسم بالاستقرار والتعاون تتفاعل معها مصر بشكل نشيط ومشارك ويظهر ذلك بوضوح في توسيع وتعميق مصر لدوائر اهتماماتها ،أخذه بالحسبان التطورات الدولية التي تعطي بعدا مضاعفا للعوامل الاقتصادية والتجارية والثقافية والتكنولوجية . [٤٠]

وفي نهاية الأمر يمكننا القول أن التغيير المتوقع في السياسة الخارجية المصرية لا يؤدي بالضرورة إلى الانقطاع التام عن السياسات السابقة،وفي الوقت نفسه لن تكون السياسة الخارجية المصرية متطابقة بشكل تام مع ما مضى

في شبكة علاقاتها وارتباطاتها واتصالاتها الدولية، وان المقصود بالتغيير هو ما يعزز إحداث بعض التعديلات على السياسة الخارجية المصرية .[٤١]

الخاتمة والاستنتاجات :-

١. إن تزايد الشعور لدى الشعب المصري بالتهميش السياسي والمظالم الاقتصادية والاجتماعية كان السبب الرئيسي في تكوين الرأي العام وتحقيق التغيير في مصر ، إذ لم تلقي المطالب الشعبية استجابة من قبل النظام السياسي وتم الاتفاق حول موضوع أساسي بين أفراد الشعب المصري وهو إسقاط النظام الذي لعبت وسائل الاتصال المتطور دوراكبيرا في بلورة وتحقيق المطالب الشعبية .

٢. هناك حدود معينة لتأثير الرأي العام في السياسة الخارجية المصرية ،وهي حسب أهمية وطبيعة الموضوع ،وحسب حجم التعديلات المطلوبة في السياسة الخارجية إذا كانت تمس مصالح الدولة أم لا ،ففي هذه الحالة يظهر دور صانع القرار ويبدأ بصياغة بدائل تلقى قبول الرأي العام دون الضرر بمصالح الدولة الخارجية.

٣. إن الواقعية في السياسة الخارجية المصرية لا تعني تخلي مصر عن مبادئها الثابتة في التعامل الخارجي وإنما تعني عدم المثالية في السياسة مما يؤدي إلى ضياع مصالح الدولة وحقوقها في الخارج ،فالواقعية في السياسة الخارجية هي استعادة الدولة حقوقها وتحقيق مصالحها .

٤. لا يمكننا أن نفسر نجاح الشعب المصري في تغيير النظام السياسي إلى نجاحا مماثلا في السياسة الخارجية ،لان السياسة الخارجية تخضع للعديد من التحديات التي تحول دون تغييرها ،خاصة باعتبارها سياسة ترتبط بمصالح الدولة القومية وقد يؤدي تغييرها إلى الضرر بتلك المصالح .

٥. يمكننا القول بأن السياسة الخارجية المصرية المتأملة مستقبلا ستحمل صفة الموازنة بين الاستمرارية وإجراء بعض التعديلات عليها ،بما يضمن تحقيق المصالح المصرية وعدم الضرر بها .

هوامش البحث :

(١) محمد منير محجوب ، الاتصال الفعال للعلاقات العامة ، القاهرة – مصر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م ، ص ١٣٦ .

(٢) عبد اللطيف محمد خليفة ، علم النفس السياسي والرأي العام ، القاهرة – مصر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م ، ص ٥٧ .

(٣) أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان– الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ص ٢٧٨ .

(٤) عبد اللطيف محمد خليفة ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(٥) أحمد سعيد تاج الدين ، ٢٥ يناير ثورة الشعب ، القاهرة – مصر ، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١م ، ص ص ٢٥ – ٢٨ .

(٦) انتصار إبراهيم عبد الرزاق – د صفد حسام الساموك ، الأعلام الجديد .... تطور في الأداء والوسيلة والوظيفة ، بغداد – العراق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠م ، ص ١٧ .

(٧) نظرة في الإعلام المصري المعاصر وتأثيره على الرأي العام : حرية التعبير بين الوهم والحقيقة .
على الموقع الالكتروني التالي : . http:// www . articulare . word press . com

(٨) حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت – لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، آذار \ مارس ٢٠٠٥م ، ص ١٥ .

(٩) نصر محمد عارف ، النفق الانتقالي : المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية ، مجلة السياسة ، مركز الأهرام – القاهرة الدولية،العدد (١٨٨) ، ابريل \ ٢٠١٢م ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .

(١٠) عبد اللطيف محمد خليفة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .

(١١) نغم نذير شكر ، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر ، مجلة الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الدولية، العدد (٤٨) ، نيسان ٢٠١١م ، جامعة بغداد ، ص ٩ .

(١٢) نظرة في الإعلام المصري المعاصر وتأثيره على الرأي العام : حرية التعبير بين الوهم والحقيقة ، مصدر سبق ذكره .

(١٣) مجدي صبحي ، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام – القاهرة ،العدد (١٨٤) ، ابريل \ ٢٠١١م ، ص ص ١٩ – ٢٠ .

(١٤) أحمد سعيد تاج الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

(١٥) د. سداد مولود سبع ، حركة ٢٥ يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر ، أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ،العدد (١٩٨) ، شباط \ ٢٠١١م ، جامعة بغداد ، ص ٢٧ .

(١٦) د. انتصار إبراهيم عبد الرزاق – د صفد حسام الساموك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

(١٧) آرثر أسا بيرغر ، وسائل الإعلام والمجتمع : وجهه نظرية نقدية ، ترجمة : صالح خليل أبو أصبع ، سلسلة كتب عالم المعرفة العدد (٣٨٦) ، الكويت ، آذار \ مارس ٢٠١٢م، ص ٢٣ .

(١٨) اوليغ عوكي، فيسبوك للجميع ، بيروت – لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩م ، ص ٣٨.

(١٩) علي محمد رحومة ، علم الاجتماع الآلي ،الكويت، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الطبعة الأولى ، كانون الثاني \ يناير ٢٠٠٨م ، ص ص ٧٣ – ٧٤ .

(٢٠) عمار علي حسن ، الأسباب الداخلية والخارجية لبروز الحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي ، من كتاب (التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي : الآثار والأفاق) ، بيروت – لبنان، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢م و ص ٢٢ .

(٢١) شريف رشدي – إسراء إسماعيل ، الواقع الافتراضي : الانعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام – القاهرة ، العدد (١٨٧) ، يناير \ ٢٠١٢م، ص ٩٢ .

(٢٢) د. سداد مولود سبع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٢٣) رانيا مكرم ، التيار الرئيسي : الرأي العام في مراحل ما بعد الثورات بين النظرية والتطبيق ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام – القاهرة ،العدد (١٨٧) ، يناير \ ٢٠١٢م، ص ٩ .

(٢٤) د. عبد الله الأشعل ، الرأي العام .... والسياسة الخارجية في مصر ، مجلة أكتوبر ، العدد (١٨٧٦) ، أيلول \٢٠١٢م : على الموقع الالكتروني التالي : . http:// www . October mag . com

(٢٥) اشرف عبد العزيز عبد القادر ، المحتجون : كيف تؤثر المظاهرات و الاعتصامات في سياسات الدول ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، و مركز الأهرام – القاهرة، العدد (١٨٧) ، يناير \ ٢٠١٢م،ص ١٤ .

(٢٦) رانيا مكرم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٢٧) هاني خلاف ، الضاغطون : أبعاد تأثير قوى الشارع في السياسة الخارجية للدول الغربية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام – القاهرة ،العدد (١٨٧) ، يناير \ ٢٠١٢م ، ص ٣٨ .

(٢٨) مصطفى العلوي ، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام – القاهرة ، (١٨٤) ، ابريل \ ٢٠١١م، ص ٤٠ .

(٢٩) هناء عبيد ، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام – القاهرة ، العدد (١٨٤) ، ابريل \ ٢٠١١م، ص ص ٤٦ – ٤٧ .

(٣٠) عز الدين شكري فشير ، كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام – القاهرة، العدد (١٨٤) ، ابريل \ ٢٠١١م، ص ٤١ .

(٣١) تقرير استراتيجي حول اثر التغيرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت – لبنان ،العدد (١٣٨) ، ربيع \ ٢٠١١م ، ص ٤٨ .

(٣٢) مصطفى العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٣٣) محمد سلمان طايع ، السياسة الخارجية : تغييرات منضبطة ومصالح دائمة ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام – القاهرة، العدد (١٨٧) ، يناير \ ٢٠١٢م، ص ٢٦ .

(34) **Middle East and North Africa Report , prepared by the Arab Reform In iterative , Norwegian peace building Research center, NO (26) , August 2012 , p.p 4 –5 .**

(٣٥) اللواء أ ج محمد قشقوش ، العلاقات العسكرية المدنية : الإشكاليات السبع التي تواجه الجيوش العربية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٨) ، ابريل \ ٢٠١٢م ، مركز الأهرام – القاهرة ، ص ١٥٥.

(٣٦) السياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي ،معهد العربية للدراسات والتدريب .على الموقع الالكتروني التالي :

http:// www . alarabia . net

(٣٧) هناء عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٧ – ٤٨ .

(٣٨) تقرير استراتيجي حول اثر التغيرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

(٣٩) هاني خلاف ، الضاغطون : أبعاد تأثير قوى الشارع في السياسة الخارجية للدول الغربية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام – القاهرة، العدد (١٨٧) ، يناير \ ٢٠١٢م، ص ٣٨ .

(٤٠) محمد سلمان طايع ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥ – ٢٨ .

(٤١) مصطفى علوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .